

متطلبات هيكلية قطاع الخدمات المالية في العراق وفقاً لمتضمنات اتفاقية الكاتس لمنظمة التجارة العالمية

م.م داليا عمر نظمي*

المخلص :-

تعد اتفاقية الكاتس GATS الخاصة بقطاع تجارة الخدمات وقضية اخضاعها لأسس التجارة الدولية متعددة الأطراف ، من اهم الاتفاقيات التي تم اقرارها في منظمة التجارة العالمية ، حيث ان دور واهمية الخدمات يتطور باستمرار ويعد من اسرع القطاعات نمواً ومن اكثرها استيعاباً لرأس المال البشري ، مما أدخل المصارف في ظل الاتجاه نحو وجوب مسايرة التحرير المالي ، التي ارتبطت بالسياسات الليبرالية كسياسات اقتصادية عامة ، موجه نحو الاندماج الاقتصادي العالمي ، ويشمل التحرير المالي تحرير أسواق صرف العملات وقطاع التأمين والمصارف وتحرير حركة رؤوس الأموال . تجدر الإشارة الى أنّ تحرير التجارة في السلع تختلف عن تحرير التجارة في الخدمات حيث لاتتضمن الخدمات عبور الحدود والتعرفة الكمركية فقط وانما توجد قيود على التجارة في الخدمات من خلال القرارات والقوانين والاجراءات التي تصوغها الدول حيث سعت اتفاقية GATS الى ازالة وتخفيف تلك القيود للوصول الى تبادل للخدمات لتحقيق تحرير تدريجي وصولاً الى تحرير كامل .

Abstract:-

The inclusion of services within the international trade in the latest rounds of GATT, is the most important gains in terms of liberalization of international trade, and is the General Agreement on Trade in Services (GATS) the first multilateral international convention to regulate international trade in services. As was the General Agreement on Trade in Services GATS organized a special legal financial services through annexes of the provisions of the Convention, has been the target of the negotiations that took place between members concerning the liberalization of international trade in financial services, is to increase the efficiency and competitiveness of financial systems and banking to the Member States, as the financial services Banking and the most dynamic in international trade in services . Despite the multiplicity of international efforts in the field of liberalization of international trade in financial services but that the Single Convention which

* وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة

has made negotiations on liberalization takes the form of the Multilateral, the Agreement on Trade in Financial Services, which carries with it many advantages that can benefit developing countries when implemented, as well as the significant challenges and requires careful pre-planning them. And where the presence of foreign banks in the markets of developing countries under globalization, banking and financial liberalization has become a reality supported by the Convention on the liberalization of financial services within the framework of the World Trade Organization, which creates a climate competitive uneven, it is incumbent upon the local banks in developing countries to adopt appropriate strategies so can maintain our competitive position in the banking market. Since joining the forthcoming of Algeria to the WTO, which means its liberalization of trade in services and private banking ones, and this implementation of the commitments on the liberalization of this sector, allowing the entry into force of foreign banks-efficient high to the Algerian banking market, and in light of the situation and current policies, the Algerian banks will compete in the status of noncompetitive, and thus cannot survive in the market due to the limited capabilities and services and the low level of performance, and thus its inability to compete with the major banks which is characterized by its ability, quality and diversity of services and administrative efficiency, and their marketing

Thus although the pros that can be offered by the liberalization of trade in financial services and banking, it must be on the banking system Algerian to be ready to accommodate the new challenges, and try to maximize the benefits of accession to the WTO, and reduce the potential risks and to try to adapt to the service of the national economy.

المقدمة :

اهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة في مضامين بنود اتفاقية الكاتس بالنسبة الى العراق بصفتة عضو مراقب في WTO في العديد من الجوانب من اهمها، تطوير وهيكله قطاع الخدمات في الاقتصاد وكخاصة الخدمات المالية ومتطلبات عملية التكيف بما ينسجم مع قواعد إرساء مبدأ تحرير تجارة الخدمات ، مما يساعد في حل الكثير من المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي ، فضلاً عن الأهمية الخاصة لتصنيف الخدمات المالية ودورها في بنية الاقتصاد الكلي فضلاً عن الجهاز المصرفي ،مع ضرورة التعرف على مدى جاهزية قطاع الخدمات المالية في ظل انفتاح المنافسة العالمية ، والتحقق من الانجازات والتقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات والمعلومات وخدمات المصارف ، ورفع كفاءة هذا القطاع وسهولة التبادل الدولي في ظل تنوع وخلق خدمات جديدة تلبي احتياجات المستهلك بمرونة وسرعة اكبر لتفرض حالة وجوب تحرير الخدمات المالية . فضلاً عن اهمية اتخاذ التدابير على المستوى الكلي لهذا القطاع من خلال دراسة الآثار الايجابية والسلبية، والقدرة على التكيف مع معطيات اتفاقية التجارة في الخدمات واستخلاص مجموعة من النتائج والتوصيات التي تمكن صانعي الخدمات من التكيف مع حالة التطور الذي يشهده العالم .

مشكلة الدراسة

يحيط القطاع الخدمي والمالي في العراق مشاكل اهمها مسائل تتعلق بالاتصالات والنقل والسياحة والصحة وصغر رؤوس الأموال ، وخاصة مايتعلق بضعف دور المصارف واسواق المال ، ونقص الكوادر والخبرات الفنية ومحدودية قنوات الاستثمار ، مما يعني ضعف قطاع الخدمات المالية في ظل انضمام العراق المرتقب لمنظمة التجارة العالمية WTO وما يشهده العالم من تطور مهم في هذا المجال مع قوانين منظمة لاتفاق الكاتس ، حيث تبرز فجوة كبيرة في مستوى تطور القطاع الخدمي وكخاصة المصرفي فالعراق في حالة تراجع مقارنة بمعظم الدول ذات العضوية في WTO .

هدف الدراسة

بيان اهم متطلبات تكيف قطاع الخدمات المالية والمصرفية في العراق وفقاً لمعطيات بنود اتفاقية الـ GATS استعدادا لعضوية منظمة التجارة العالمية من خلال دراسة واقع اتجاهات تطور القطاع المالي والمصرفي ودور الدولة في هذا المجال .
استنادا لما تقدم سيتم تناول الموضوع وفقاً للمحاور التالية :
اولاً- الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات .
ثانياً- المبادئ التي تقوم عليها اتفاقية GATS .

ثالثاً - مبررات انفاذ اتفاقية GATS .

رابعاً - تصنيف الخدمات المالية في اتفاقية GATS .

خامساً- واقع قطاع الخدمات المالية المرتبطة بالجهاز المصرفي في العراق .

سادساً- التحديات المحتملة عن تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية .

سابعاً - متطلبات اعادة هيكلة قطاع الخدمات المالية .

وصولاً الى استنتاجات وتوصيات تتسجم مع هدف البحث .

أولاً- الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات

ان فكرة موضوع ضم تجارة الخدمات الى منظمة التجارة العالمية جاءت من لدن الولايات المتحدة ، والتي اعتبرتتها من القضايا المهمة التي وضعت موضع الاعتبار في جولات اوروجواي حيث عرض الموضوع في المؤتمر الوزاري عام ١٩٨٢^(١) وبالتالي التوصل الى الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات عام ١٩٩٤ لتحسين نفاذ موردي خدمات الاجانب الى الاسواق لتشمل اكثر من ١٠٠ دولة ، بحيث يهدف الاتفاق الى التحرير المتصاعد للتجارة في الخدمات ضمن اطار من المبادئ والالتزامات ، اذ تحدد المادة الاولى من الاتفاق اربعة اشكال لتوريد الخدمات :

الشكل الأول : وهو ما يسمى بتوريد الخدمات بين الدول مثل : الخدمات المصرفية وخدمات النقل الجوي بين الدول وخدمات الاتصالات والبريد ... إلخ حيث يشمل الخدمات المقدمة من الموردين في دولة لدولة أخرى.

الشكل الثاني : الاستهلاك بالخارج ويشمل الخدمات التي تقدمها دولة الى مستهلكي دولة اخرى مثل (خدمات صيانة الطائرات ،اصلاح السفن ،الخدمات السياحية الخ) .

الشكل الثالث : يتضمن الوجود التجاري لشركة اجنبية في دولة ما من خلال ملكية او استئجار العقارات مثل شركات التأمين ، فروع البنوك ، سلسلة الفنادق والمطاعم ..الخ اي من خلال ملكية او استئجار العقارات .

الشكل الرابع : توفير العمالة بواسطة موردي الخدمات للعمل في دولة اخرى مثل (المدرسين ، الاطباء ، الفنيين ، المستشارين ... الخ) ، ومن الجدير بالذكر ان الاتفاقية تتضمن الخدمات الحكومية غير التجارية وهي التي تمارسها الحكومة بسلطتها العادية مثل (الضمان الاجتماعي، صناديق التنمية الحكومية ، البنوك المركزية ، نظام المعاشات للمتقاعدين) .

وبمقتضى المادة السادسة عشر تم تحديد شروط النفاذ الى السوق حيث التزام الدولة العضو في تعاملها مع الموردين الاجانب في الدول الاعضاء بالشروط والقيود المنصوص عليها في جدول الالتزامات المحددة لها . وتعرف هذه المادة انواع من القيود او الشروط على النفاذ الى السوق لا يحق لاي دولة ان تستخدمها الا اذا ادرجتها في جداول التزاماتها وهي (قيود على عدد موردي الخدمات -

قيود على قيمة عمليات الخدمات او على قيمة الاصول - قيود على عدد عمليات الخدمات او نوعيتها - قيود على عدد الاشخاص الطبيعيين - قيود على الشكل القانوني لمنتجي الخدمات - قيود على مشاركة رأس المال الاجنبي) . اما المادة السابعة عشر فتحدد مبدأ المعاملة الوطنية والتي تنص على قيام الدولة العضو بمعاملة موردي الخدمات معاملة المورد المحلي (٢) .

ثانياً - المبادئ التي تقوم عليها اتفاقية GATS

- ١ - التزامات عامة وتتضمن :
 - أ- معاملة الدولة الأولى بالرعاية : بالمقارنة مع الموردين المحليين ينبغي عدم التمييز في المعاملة التي يعطيها العضو اتجاه موردي الخدمات الاجانب .
 - ب- مبدأ الشفافية : تنص الاتفاقية على ضرورة انشاء مراكز لتقديم المعلومات ويلتزم العضو بنشر جميع الاجراءات ذات الصلة بالخدمات .
 - ج- مبدأ التحرير التدريجي : من خلال المفاوضات للوصول الى مستويات اعلى من التحرر للتخفيض والحد من أية آثار معاكسة على تجارة الخدمات .
 - د - مبدأ زيادة مشاركة البلدان النامية : والتي تتصل بـ :
 - إنّ تسمح الدول المتقدمة للدول النامية بالحصول على التكنولوجيا على وفق الاصول التجارية حيث تعمل هذه التكنولوجيا على وفق الاصول التجارية والتي تعمل على تطوير القدرات التنافسية للبلدان النامية عن طريق تنمية قدراتها المحلية في مجال انتاج الخدمات وزيادة كفاءتها.
 - تنمية وتحسين قدرات البلدان النامية في مجال شبكة المعلومات وقنوات التوزيع .
 - امكانية الوصول الى اسواق التصدير التي تمتلك فيها البلدان النامية مزايا تفضيلية .
 - هـ - مبدأ عدم السماح للممارسات التجارية المقيدة والحد من الاحتكارات ، فقد يقوم بعض محتكري الاسواق المحلية ومقدمي الخدمات بممارسات غير مشروعة لنوعيات معينة من الخدمات تؤدي الى الحد من المنافسة مع الاجانب في تلك الاسواق .
- وتعد هذه المبادئ بمثابة التزامات عامة ، اي مجموعة من القواعد والاحكام التي ينبغي على الاعضاء التقيد بها (٣) .

٢- إلتزامات الخاصة :

- ١-مسألة النفاذ إلى الأسواق : اذ يمكن فرض قيود على نوع الخدمات ، او عدد الموظفين في القطاع ، او على عدد موردي الخدمات ، او الشكل القانوني لموردي الخدمة ، او عدد هؤلاء الموردين او نسبة مشاركة رأس المال الاجنبي .
- ٢-المعاملة الوطنية : ان خدمات وموردي خدمات العضو المحلي يجب ان لا يكونا اقل تفضيلاً من تلك المعاملة التي تمنح المورد الخدمات الاجنبية اي ان المطلب الرئيسي يتضمن الامتناع عن التدابير

التمييزية او المؤقتة ، التي تكون عرضة للتعديل في القانون او تعديل في ظروف المنافسة لصالح موردي وخدماته المحليين (٤).

ثالثاً- مبررات انفاذ اتفاقية الكانس :

إن مفهوم تحرير التجارة في الخدمات ينصرف الى مجموعة الاجراءات المتخذة ، لتوسيع فرص دخول موردي الخدمات الاجنبية للاسواق الوطنية ، او تقليل التحيز تجاههم في مواجهة الموردين المحليين ، مقابل توافر الحرية امام المحليين في النفاذ الى الاسواق الاجنبية دون تحيز معتمداً على الميزات التنافسية بين موردي الخدمات على اختلاف جنسياتهم ، وهناك اسباب عدة تفسر الاهتمام بتحرير التجارة في الخدمات اهمها (٥) :-

❖ التقدم التكنولوجي في مجالات الاتصالات والمعلومات وخدمات البنوك وهذا ما يؤدي الى رفع كفاءة هذا القطاع وسهولة التبادل الدولي ، بحيث ادى ذلك الى تنوع وخلق خدمات جديدة تشبع احتياجات الانسان المتطورة ومن ثم سهولة وضرورة انتقال هذه الخدمات من مصادر الانتاج الى مصادر الاستهلاك .

❖ وجود فائض في بعض قطاعات الخدمات وعجز في البلدان الاخرى ، مما يزيد من فرص التبادل .

❖ ارتفاع مستوى التعليم والتدريب وتوافر ورخص تكاليف عناصر الانتاج التي تدخل في صناعة الخدمات واعتمادها على العنصر البشري ، يزيد من فرص نمو هذه القطاعات من خلال المساهمة في نمو الطلب والسوق وزيادة المنافسة وبالتالي من فرص التجارة الخارجية .

وفقاً لما تقدم تم اقتحام اتفاقية تجارة الخدمات ضمن مجموعة من المبررات اهمها التغيير في الميزة النسبية لصالح البلدان المتقدمة بتجاه الأنشطة الخدمية إنتاجاً وتصديراً ، اذ تزداد اهمية التجارة في الخدمات باعتبارها النشاط الاقتصادي الذي يعني التجارة في الاشياء غير المنظورة والتي اصبحت تشكل النصيب الاكبر من التجارة العالمية حيث بلغت ١.٣ بليون دولار لسنة ١٩٩٧ من اجمالي التجارة في السلع والخدمات العالمية التي بلغت ٦.٥ بليون دولار للسنة نفسها . وهذا يعني ان التجارة في الخدمات تسهم بخمس التجارة العالمية فقد شكلت عام ١٩٨١ حوالي ٦٦% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي و ٦٧% من القوى العاملة لديها حيث ارتفعت مساهمة الصادرات من ١٨.٨% عام ١٩٩٠ الى ٢٠.٩% عام ٢٠٠١ بينما في الدول النامية كانت النسبة ٩.٢% سنة ١٩٩٠ و(١٤.٧%) سنة ٢٠٠١ . ان هذه الميزة في مجال الخدمات وكخاصة للبلدان المتقدمة جعلت من هذه البلدان تعمل على ضرورة ضمان وايجاد اسواق لها ضمن اتفاق دولي ملزم .

فضلا عن المنافسة العالمية لهذا القطاع لما يتمتع به من كفاءة عالية حيث يفتح هذا مجالاً واسعاً امام الشركات الامريكية لكي تبسط نفوذها وترتاد موقعها الكبير كمصدر للخدمات في العالم من مثل

الخدمات المالية والاستشارية . كما ان اهمية ادراج قضية تحرير التجارة في الخدمات في المفاوضات الدولية التي سعت اليه الولايات المتحدة كون هذا القطاع يسهم بنسبة (٨٢%) من GDP ويوظف نحو (٧٥%) من إجمالي اليد العاملة .

رابعاً- تصنيف الخدمات المالية في اتفاقية الكاتس :

وتتضمن جميع انواع الخدمات المصرفية والمالية منها (٧) :

- ✓ خدمات التأمين المباشر على الحياة، و الممتلكات والتأمين ضد الحريق والسرقة وغيرها.
- ✓ التسليف بكل أنواعه، ويشمل القروض الاستهلاكية وقروض لقاء تأمينات عقارية والتمويل التجاري فضلا عن اعادة جدولة الديون .
- ✓ كافة اشكال نقل النقود وصرفها للشيكات السياحية وتتضمن البطاقات الائتمانية والشيكات المصرفية.
- ✓ التجارة لحساب العملاء او للحساب الخاص وتشمل جميع الادوات المالية في الاسواق منها:-
 - أ- شهادات الادخار ، الشيكات ، الكمبيالات ، صرف العملات .
 - ب- أدوات الصرف والفوائد مثل المبادلات والمؤجلات و أدوات المشتقات المالية.
 - ت- ادارة الاموال والمحافظ الاستثمارية بشتى انواعها وإدارة صناديق المعاشات والتقاعد ، وودائع الالمانة والكفالة.
 - ث- خدمات التسوية للاصول المالية والمقاصة .
 - ج- خدمات المشورة والوساطة وتشمل التحليل الائتماني والمشورة والاستثمار والبحث عن الادوات العائدة للمحافظ كذلك الخدمات الاستثمارية في حالة شراء الشركات او اعادة هيكلتها .
- وعلى اساس ذلك اصبحت البنوك والمصارف الاجنبية تؤدي العديد من الخدمات وفق متضمنات اتفاقية الكاتس منها :
- ١- خدمات متعلقة بالمدفوعات في المعاملات : التحويلات البنكية والشيكات والوامر الدائمة والبطاقات الائتمانية .
- ٢- تقديم بطاقة المدفوعات للعملاء الاجنبية والمحلية للتجار والتعامل فيها .
- ٣- التمويل الذي يشمل القروض الاستهلاكية و الاعتمادات التصديرية والكمبيالات .
- ٤- خدمات الاعتمادات المالية والسيولة .
- ٥- خدمات الابداع والادخار ، مثل الحاسبات الجارية والشيكات والابداع للاستثمار والابداع بفوائد عالية وكذلك الحسابات الدائنة .
- ٦- الاستثمار والائتمان وحفظ الودائع واقامة المشروعات او المشاركة بأسهم محددة .

- ٧- خدمات أنشطة المبادلات ، وهي خدمات تقوم على السرية التامة بين العميل وبنكه حفاظا على ثرواته ومعاملاته التجارية خارج دولته وتكون قائمة على خدمة العميل اثناء وجوده في الخارج وتوفير اموال له او تأمين تواجد امواله الموجودة في الخارج ، خاصة اذا كانت هناك انظمة صرف مقيدة تطبقها السلطة النقدية المحلية ، والتي قد تمنع العميل من حيازة النقد الاجنبي ، خدمات اصدار خطابات الضمان والسحب على المكشوف والاقراض بضمان شهادات الادخار والودائع والاصول .
- ٨- تكوين محفظة الاصول او خدمات ادارة الاصول وفقا لاحتياجات كل عميل ، وبما يحقق مخاطر اقل مع عائد اكبر وسيولة وسرية تامة في ذات الوقت ، من خلال المضاربة والتعامل في الاصول المالية والعينية عبر البورصات الدولية .
- ٩- الاستشارات والمنشورات المتخصصة لعملائها .

خامسا- واقع قطاع الخدمات المالية المرتبطة بالجهاز المصرفي في العراق .

في ظل تنامي ظاهرة العولمة وما يواجهه الاقتصاد العالمي من تطورات فرضت ضغوط تنافسية على اقتصاديات الدول كان من اكثر الانشطة تأثراً بهذه التطورات هو القطاع المالي والمصرفي والذي ازدادت مسؤولياته مع عظم التحديات الدولية ومسالة تنفيذ التزامات برامج الاصلاح الاقتصادي .

وتعد المصارف بما يتوافر لديها من قدرات على تعبئة الموارد واستخدامها بشكل امثل في تحقيق التنمية وما يمكن ان تقدمه من خدمات اسوة بالمصارف العالمية في ظل المنافسة الدولية ومع تطور تجارة الخدمات وتصنيف الكاتس لها . فأننا نجد بالمقابل مشاكل وصعوبات يعانيها الاقتصاد العراقي وخاصة في مجال القطاع المصرفي الذي يشكل عدم تطوره حاجزاً امام امكانية تشجيع النشاط الخاص وارتفاع المخاطرة في ظل عدم القدرة على المنافسة الاجنبية نتيجة تحرير الخدمات المالية والمصرفية^(٨) :

اذ بلغ عدد المصارف العاملة في العراق في ٣١ ديسمبر /كانون الاول ٢٠١٥ ستة وخمسين مصرفاً بما فيها سبعة مصارف مملوكة للدولة منها واحد اسلامي واثنان وثلاثون مصرفاً خاصاً تشمل ستة مصارف اسلامية وسبعة عشر فرعاً اجنبياً منها خمسة اسلامية ، وتهيمن المصارف الحكومية على القطاع المالي وتشكل الجزء الاكبر من الاصول والإئتمانات ، اذ ان حوالي ٩٠% من اصول النظام المصرفي مجمعة لدى ثلاثة مصارف حكومية (مصرف الرافدين ومصرف الرشيد والمصرف العراقي للتجارة) فخلال العقدين الماضيين كانت النظم المالية الضعيفة مصدر لمشاكل عديدة في الاقتصاد حيث تعثر اداء وكفاءة الخدمة المصرفية اسوة بالمصارف الاجنبية على النحو الذي سبق وان بيناه في اعلاه ومن اهم هذه التحديات :-

- ١-هيمنة مصارف الدولة على نحو ٨٩% من مجموع الودائع وعلى ٦٣% من وداائع القطاع الخاص بسبب انحياز الحكومة بكافة مفاصلها لمصارفها على حساب مصارف القطاع الخاص .

٢- ضعف في تأهيل الموظفين العاملين في المصارف في ميادين المالية والاتصال والاعلام ودراسات الجدوى ، وعدم تمكينهم من التقنيات المصرفية والمالية الحديثة اسوة بالمصارف العالمية.

٣- ما تزال الممارسات المصرفية تتسم بالتخلف من مثل تحويل الاموال الكترونيا لدفع الرواتب او لسد احتياجات مصرفية اخرى غير موجودة تقريباً والتسهيلات الائتمانية صعبة المنال .

٤- تحول الجهاز المصرفي الى جهاز اداري مقيد بالقرارات ومثقل بالاعباء التي تمنع عنه مرونة العمل ويشكو من نقص الكوادر في الكفاءات المؤهلة ، وكذلك تأثره بالاوضاع العامة في البلد والذي ادى الى انخفاض انتاجية الجهاز المصرفي الناتجة عن عدم ادخال التكنولوجيا .^(٩)

٥- عجز النظام المصرفي عن توفير الاليات اللازمة لتمويل المشاريع ، ونتج عن هذا فشل الجهاز المصرفي في تطوير الخدمات وتلبية احتياجات السوق وبقي نشاطه محصوراً بخدمات تقليدية متمثلة بالقروض القصيرة والمتوسطة الاجل وخطابات الضمان وخصم كمبيالات .

٦- ادت فروق اسعار الفائدة المرتفعة الى الحاق اضرار بالغة بالنمو ، كما ادت الخسائر الكبيرة الناجمة عن عدم سداد القروض الى تقييد قدرة المصارف على تمويل قروض جديدة الامر الذي ادى الى ابطاء النمو في النشاط الاقتصادي .

٧- تشير المؤشرات النقدية في اغلب السنوات الاخيرة الى وجود تطابق بين عرض النقود الواسع والاساس النقدي والذي يشير الى مطلوبات البنك المركزي التي لديها القدرة على خلق النقود وهذا يعني ان قيمة مضاعف الائتمان تساوي واحد او قريبة منه وهذا امر تدللها السيولة العالمية لدى المصارف والتي تعادل ضعف المعدل المسموح به ، بالرغم من ان تلك السيولة تقابلها ودائع تدفع عنها المصارف فوائد لاصحابها ، الامر الذي يعني تدني رغبتها في منح الائتمان النقدي نظير المحافظة على سمعتها المالية وهذا الائتمان الممنوح لايمثل سوى نسبة ضئيلة تقدر بحوالي ١٥% من حجم الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بمثيلتها في البلدان العربية المجاورة التي ترتفع فيها النسبة الى ما بين ٤٠-٥٠% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي .

٨- يعاني القطاع المصرفي من عدد من المشكلات التي ترتبط ببعضها بهيكل هذا القطاع غير المتوازن نتيجة تفاوت قدرات المصارف الحكومية والخاصة وانخفاض الكثافة المصرفية ، ويمكن تبيان عدد من هذه المشكلات : -

أ- عدم التكافؤ بين المصارف الحكومية والاهلية اذ بلغ مجموع رؤوس اموال المصارف العراقية ٧,٦ ترليون دينار منها ١,٤ ترليون للمصارف الحكومية (١٩,١%) وحوالي ٦,٢ ترليون للمصارف الاهلية (٨٠,٩%).

ب- التحفظ المفرط الذي تمارسه المصارف الاهلية في منح الائتمان ، مقارنة بالمجازفة المفرطة التي تتبعها المصارف الحكومية في منحها الائتمان قياساً بروؤس اموال كلا المجموعتين ، فعلى سبيل المثال تبلغ نسبة كفاية رأس المال لمصرف الرافدين اقل من ١٢% وعلى الرغم من أن المصرف الذي

يستقطب اكبر رصيد من الودائع والبالغ ٢٢,١ دينار عام ٢٠١٣ وحوالي ١٤,٢ تريليون دينار لمصرف الرشيد و ٤,٢ ترليون دينار للمصارف الحكومية الاخرى في حين حظيت المصارف الاهلية كافة اكبر من ضعف النسبة المعمارية البالغة ١٢% .

ت- ارتفاع معدلات السيولة لدى المصارف الاهلية بما يفوق النسبة المعمارية البالغة (٣٠%).
ث- ضعف عمليات الوساطة المالية لدى المصارف الاهلية .

ج- انخفاض الودائع لدى المصارف الاهلية التي لاتحظى الابحوايي ٣٢,٦ ترليون دينار وهي لاتتعدى نسبة ٢٨,٠% من اجمالي الائتمان الممنوح من المصارف كافة بالرغم من ان رؤوس اموالها تشكل ٨٠,٥% من اجمالي رؤوس اموال المصارف الخاصة ، وعلى الرغم من دعوة البنك المركزي للمصارف الخاصة وتحفيزها الى التوجه نحو السوق لغرض توسيع نطاق الائتمان بما يخدم اهداف التنمية الاقتصادية وخفض الاحتياطي القانوني بنسبة ١٥% على كافة الودائع المصرفية ، وبحسب تقرير البنك المركزي العراقي لعام ٢٠١٣ فان هذا الانخفاض يعود الى جملة من الاسباب اهمها (١٠) :-

- ❖ ضعف التصنيف الائتماني للمقترضين .
- ❖ ضعف الضمانات المقدمة لقاء منح الائتمان نتيجة ارتفاع مخاطر السوق .
- ❖ تدني مستويات الملاءة المالية لاغلب المصارف الاهلية ، وتمكينها من توسيع الائتمان الذي تمنحه في ضوء غلبة الودائع قصيرة الاجل لديها .

- ❖ تفضيل المصارف الاهلية (الائتمان التعهدي الذي شمل خطابات الضمان الداخلية المصدرة بالدينار او الدولار التزامات الزبائن مقابل بوالص الاعتمادات المستندية) على الائتمان المصرفي .

ارتفاع رصيد الديون المتعثرة لدى المصارف الحكومية (١,٥٨٢ تريليون دينار) والاهلية (٤١٢,٥ مليار دينار) ، وهو ما يدفع المصارف الى التذرع بمخاطر السوق فضلاً عن مخاطر الائتمان والاختفاق إذ انّ اخفاقاً في تسديد قرض واحد يؤدي الى رفض ٣٢ قرصاً مقدماً لدى المصارف كافة ، فأن استخدام التقنيات يمكن المصارف من التوسع وتنويع الخدمات ويساهم في رفع كفاءة الوساطة المالية وانظمة المدفوعات .

- ❖ تعاني الاسواق المالية من ضعف والتي تتطلب تنفيذ برامج التخصيص واستيعاب الاوراق المالية ومحدودية دور السوق ايضا في تعبئة المدخرات المحلية وتوفير السيولة اللازمة للشركات (١١).

سادساً- التحديات المحتملة عن تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية

ان عملية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية يمكن ان تخلق العديد من التحديات امام النشاط المصرفي منها :-

- ١- تزايد المخاوف من ان تسيطر البنوك والمؤسسات المصرفية الاجنبية على السوق المصرفية المحلية بعد تحرير تجارة الخدمات المصرفية وذلك ، لأنها قد تسيء استخدام مواقعها في السوق المحلية ويكون الموردون الاجانب اكثر كفاءة من المحليين وبالتالي سيكون اكثر تأثيراً على نفاذه الى الاسواق .
- ٢- تزايد القدرة التنافسية لدى البنوك المحلية في الوقت الذي تحتاج فيه تلك البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية الى فترة زمنية لترتيب اولوياتها وإكمال استعدادها للوضع التنافسي الجديد .
- ٣- ان تحرير تجارة الخدمات من الممكن ان يؤثر سلباً وبطريقة غير مباشرة على الاستقرار المالي مما يؤدي الى زيادة قابلية تدفقات رأس المال للتقلب .
- ٤- ان تحرير الخدمات المصرفية قد يسمح بفشل احد البنوك او اكثر وافلاسها وهو ما يمكن ان يؤدي الى ازمة في السوق المصرفية حيث ان فقد الثقة يؤدي الى الاندفاع على البنوك لسحب ما فيها من اموال .
- وتأسيساً لما تقدم يمكن القول ان هناك جوانب ضعف هيكلية في النظام المصرفي يواجه القطاع المالي في تداعياته بسبب :
- أ- الابتعاد عن الائتمان الموجه لصالح فروع وانشطة اقتصادية معينة : مما ادى الى صعوبة وصول القروض الى صغار المستثمرين ورجال الاعمال بسبب عدم رغبة المصارف بالمخاطرة بقروض طويلة الاجل وبضمانات التدفقات النقدية للمشروع بشكل اساسي مع قدر محدود من الضمانات العقارية ، ولهذا السبب عجز صغار المستثمرين وهم الاغلبية الساحقة في القطاع الخاص في الاستفادة من القطاع المصرفي لعدم قدرتهم على توفير الضمانات اللازمة .
- ب- ضعف كفاءة أنظمة المدفوعات : ان نظام المقاصة المعمول به هو نظام سجل يستند على النقل الفعلي لادوات الدين والائتمان وعلى الاسلوب اليدوي في فحص الادوات والتأكد منها مما ادى الى بطء عملية تسوية المدفوعات بين الجهاز المصرفي وبالتالي ضعف كفاءة أنظمة المدفوعات بشكل عام .
- ح- ضعف الافصاح والرقابة : تتفاوت البيانات المصرفية في شموليتها ودقتها بين مصرف واخر ويفتقر العراق الى الحد الادنى المطلوب للافصاح مما يجعل من الصعب اجراء المقارنة بينه وبين المصارف الدولية ، ومن المنفق عليه ان المنافسة الدولية تتطلب وجود بيانات قابلة للمقارنة وفق معايير موحدة وفي الكثير من الحالات يمثل هذا الامر تحديا كبيرا نظرا للحاجة الى الكثير من الجهد لتطوير قواعد الشفافية ونشر البيانات والقوائم المصرفية بشكل مناسب لجذب المستثمرين الاجانب .
- خ- ضعف استخدام التكنولوجيا المصرفية الحديثة لتكون قادرة على مواكبة المنافسة العلمية اذ يزيد استخدام التكنولوجيا من سرعة التسويات وزيادة الشفافية ويسمح بنشر المعلومات مما يزيد ثقة المستثمرين بالمصارف .

سابعا - متطلبات اعادة هيكلة قطاع الخدمات المالية .

أصبحت الخدمات المالية على قدر كبير من الأهمية في اقتصاد الدول المتقدمة منها والنامية، وهذا ما يفسر مؤشرات الزيادة في تجارة الخدمات المالية بخطوات سريعة خاصة مع استخدام الأدوات المالية الجديدة ، والتغير التقني والتكنولوجي الجديد وينعكس الدور الهام لقطاع الخدمات المالية في حصته من إجمالي التوظيف، وإجمالي الناتج المحلي في العديد من الدول . ان وجود نظام مالي مستقيم ومستقر في النظام الاقتصادي تحوطه إدارة جيدة وسياسات اقتصادية كلية متوازنة يعد أمراً أساسياً لنجاح تجربة النمو والتنمية، والعكس من ذلك يعني اختلال وظائف وأداء الأنشطة الاقتصادية فضلاً عن وجود عجز في علاقة الاقتصاد القومي بالاقتصاديات الأجنبية (١٢) .

ويرجع نمو تجارة الخدمات المالية بشكل سريع خلال السنوات الأخيرة إلى عدة عوامل نذكر منها :-

التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية ، مثل ظهور نظم المعالجة الالكترونية للبيانات بالإضافة إلى الخدمات المصرفية الحديثة والتي تعتمد على الانترنت، فكلها تقنيات حديثة من شأنها إضافة فرصاً جديدة للمزيد من الكفاءة والقدرة على المنافسة . فضلاً عن تزايد عمليات الاندماج بين المؤسسات المالية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة ، وانتشار ظاهرة البنوك الشاملة، وانخراط كثير من البنوك العالمية في أعمال مؤسسات الوساطة المالية التي لا تقبل الودائع، مثل القيام بدور الوساطة في الأسواق المالية، والأدوات المالية الجديدة وخدمات التأمين .

ويمكن تاشير حالة اختلاف التجارة في الخدمات بشكل عام عن التجارة في السلع نتيجة لاختلاف طبيعة وكيفية انتقال الخدمات من بلد لآخر. إذ لا توجد مشكلة بخصوص عبور الحدود أو التعريفات الجمركية بخصوص الخدمات، إنما تأتي القيود على التجارة في الخدمات من خلال القوانين والإجراءات التي يضعها كل بلد، وهذه القيود هي التي سعت GATS على إزالتها وتخفيفها وذلك من أجل الوصول إلى التبادل الحر للخدمات .

وبالنسبة للعراق في حال اكتسابه العضوية لابد ان يكون على دراية بمتضمنات بنود الاتفاق العام الرئيسية للـ (GATS) كونها تمثل مطلباً لاعادة هيكلة القطاع الخدمي . اذ تتضمن الاتفاقية التزامات بشأن متطلبات الاعتراف بهدف ضمان التفويضات والترخيص أو التصديقات والشهادات (الجودة في مجال الخدمات) . وتتص البنود الأخرى من الاتفاقية على أنه يتعين على الأطراف التأكد من عدم قيام الشركات الاحتكارية ومنها قطاع الاتصالات والمقدمون الوحيديين لخدمات معينة بإساءة استخدام قوتهم الاحتكارية ، ويتعين أن تخضع الممارسات التجارية المقيدة للمنافسة لمشاورات بين الأطراف المعنية بهدف إلغائها (١٣) .

أما الجزء الثاني (٢٤) فيتضمن بنوداً خاصة بحرية النفاذ إلى الأسواق - المعاملة الوطنية والتي ليست التزامات عامة بل التزامات في الجداول الوطنية . ومن ثم في حالة حرية الوصول إلى الأسواق ينبغي على كل طرف أن يوفر للخدمات ومقدمي الخدمات من الأطراف الأخرى معاملة لا تقل تقديراً عن تلك المنصوص عليها بمقتضى الشروط والقيود المتفق عليها والمحددة في الجداول الوطنية ، ويهدف النص الخاص بالوصول إلى الأسواق الإنهاء السريع لأنواع التالية من القيود المفروضة على : -

- ✓ عدد مقدمي الخدمات .
 - ✓ القيمة الإجمالية لمعاملات الخدمات .
 - ✓ عدد الأشخاص و الموظفين او العدد الإجمالي لعمليات الخدمات .
 - ✓ شكل عملية الخدمة من خلال فرض لوائح المشروعات المشتركة .
 - ✓ الحدود القصوى لمشاركة رأس المال الأجنبي .
- كما يتضمن البند الخاص بمبدأ المعاملة الوطنية الالتزام بوجود معاملة الموردين الأجانب للخدمات بنفس الكيفية التي يتم بها معاملة الموردين المحليين . ولا يجوز تعديل شروط المنافسة لصالح مقدمي الخدمات المحليين .

استناداً الى ماتقدم فإن تحرير تجارة الخدمات المالية في العراق يعني ازالة التنظيمات والاجراءات التي تحد من المنافسة بما يضمن تحديد اسعار الخدمات المالية وفق اقتصاد السوق. اذ يتضمن الاتفاق العام ازالة التمييز في المعاملة بين موردي الخدمات الاجانب والمحليين ، وتنظيم الخدمات المالية المحلية وفق مستويات الجودة واذكاء روح المنافسة للموردين المحليين مع الاجانب واهمية التكيف والتطبيق مع متطلبات الكانس وما تفرضه من التزامات . والعولمة والتحرير مرتبطان ولكنهما ليسا بالضرورة متلازمان . اذ يمكن للدولة ان تحرر نظامها المالي وتحتفظ باسواقها المالية مغلقة امام المنافسة الاجنبية كما هو الحال في اليابان وعلى العكس قد تكون الاسواق المالية مفتوحة امام المنافسة الخارجية لكنها تخضع لدرجة عالية من التنظيم مثل الاسواق المالية في امريكا . وعليه يتطلب تحرير الخدمات المالية توفر عدد من الشروط اهمها :

- ازالة التحكم في سعر الفائدة .
- تخفيض الاتجاه الاداري للاقراض بواسطة الحكومة .
- اعطاء حق دخول قطاع الخدمات المالية لموردين جدد .
- استقرار البيئة الاقتصادية الكلية وذلك لجني الفوائد المرجوة من التحرير .

اما متطلبات الاصلاح وتحرير واعداد هيكل القطاع المالي وفقاً لما يفرضه ال GATS فتتمثل^(١٤) بـ :

- ١- دراسة المشاكل التي تعاني منها المصارف والتحديات التي تواجهها واقتناص الفرص لمسايرة مرحلة اعادة الاعمار والبناء من خلال الحوار المشترك بين المصارف والبنك المركزي والاجهزة الرقابية المعنية.

- ٢- إعادة هيكلة القطاع المالي باتجاه نظام مالي قادر على حشد الموارد المالية المحلية والدولية وإعادة كفاءتها لخدمة النشاط الاقتصادي . فضلا عن احداث تغييرات في طبيعة خدمات العمل المصرفي والتشجيع على الادخار وجذب راس المال الاجنبي .
- ٣- وضع اليات باتجاه تطبيق والتكيف مع اتفاقية الكاتس الدولية بما يضمن التحرر المصرفي والتخفيف من القيود والمعوقات .
- ٤- اذكاء روح المنافسة بين المصارف ومدى تطبيق وسائل تكنولوجيا المعلومات ، مع اهمية مراعاة مقررات لجنة بازل بغية العمل ضمن المعايير الدولية لزيادة القدرة على المنافسة الدولية .
- ٥- إعادة تقييم عمل النظام المصرفي وفعاليتته وتقييم الائتمان وحجمه ودرجة المخاطرة ونسبة السيولة و تحسين مستوى الرقابة وتطوير الأنظمة المحاسبية بحيث تتصف بالشفافية والوضوح بما يضمن تبادل المعلومات مع البنوك الدولية .
- ٦- تحسين جودة الخدمات المصرفية ورفع الحد الأقصى لرأس المال المدفوع والمصرح به لغرض تطوير النظام المصرفي بحيث يستوعب كافة الأعمال والخدمات المصرفية الحديثة.
- ٧- من الضروري ان تتم عملية الاصلاح المصرفي بشكل تدريجي من خلال تصميم استراتيجية تستهدف البدء في المصارف الحكومية وصولا الى المصارف الخاصة مروراً بكل مكونات القطاع المالي والمصرفي تضمن (١٥) :

- ❖ تطوير استخدام وسائل التكنولوجيا في عمل المصارف وتعميق الروابط مع البنك المركزي العراقي .
- ❖ تشجيع المصارف على إنشاء صناديق خاصة بالاستثمار المشترك بهدف توسيع الفرص المتاحة أمامها لاستثمار ودائعها ووضع الاليات اللازمة لذلك .
- ❖ تعميق الوعي المصرفي للتعريف باهمية العمل المصرفي والخدمات التي تضطلع بها وما يمكن ان تقدمه للجمهور من خلال وسائل الاعلام .
- ❖ إلزام المصارف بوضع احتياطات كافية لمواجهة مسالة القروض المتأخرة او المتعثرة .
- ❖ أحكام الرقابة على أداء المصارف من خلال المتابعة الميدانية والمكتبية لنشاطها من قبل البنك المركزي ومكاتب الصيرفة لمنع التجاوزات واناذ التعليمات المصرفية .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

- ١ - يشتمل قطاع الخدمات المالية على مجمل الأنشطة الخدمية التي تنسجم مع تطور الأنشطة الاقتصادية وروح العصر وتعميق العلاقات الاقتصادية الدولية في مجال الخدمات المالية . عدا تلك

التي تقع في نطاق صلاحيات الدولة ، مثل خدمات المصارف والتأمينات الاجتماعية والرواتب التقاعدية والتي لا تقدم على اساس تجاري ولا تنافس الخدمات التي يقدمها الآخرون .

٢ - اقرت الاتفاقية اهمية تسهيل مشاركة الدول النامية في تجارة الخدمات وفق المادة - ٤ والتي تستلزم التفاوض على التزامات خاصة تتعلق بتقوية طاقة وقدرة قطاعات الخدمات المحلية على المنافسة واهمية دخول تلك الدول إلى الأسواق الدولية ومعرفة قنوات التوزيع وشبكة المعلومات ، فضلا عن اهمية زيادة القدرة على النفاذ إلى الأسواق في مجال تصدير الخدمات .

٣ - يرجع نمو تجارة الخدمات المالية بشكل سريع الى التقدم التكنولوجي السريع في الصناعة المصرفية ، مثل ظهور نظم المعالجة الالكترونية للبيانات فضلاً عن إلى الخدمات المصرفية الحديثة والتي تعتمد على الانترنت بحيث اصبح تحرير حساب رأس المال يعد من اهم المؤشرات المالية في تحديد درجة الانفتاح والتحرر في قطاع الخدمات المالية .

٤ - انفتاح الاقتصاد الوطني واندماجه في حركة رأس المال العالمي يعكس درجة الانفتاح المالي على الخارج من خلال مؤشرين الاول نسبة الموجودات الخارجية الى اجمالي الموجودات للقطاع المصرفي والثاني نسبة الالتزامات الخارجية الى اجمالي الالتزامات للقطاع .

٥ - ان اتفاقية الكاتس قائمة على اساس اتفاق حكومي بين الدول الاعضاء باعتبارها الجهة الوحيدة المخولة برفع الدعاوي والقضايا الخاصة بالمنظمة ، اذ لا يمكن للمنظمات او النشاط الخاص القيام بذلك .

٦ - يحق للعراق في حال العضوية الحصول على المساعدة الفنية من امانة منظمة التجارة العالمية
٧ - إن العراق والدول الاعضاء تمتلك الحرية المقيدة في اتباع سياسات اقتصادية وتجارية ومالية وطنية شريطة أن تكون تلك التدابير منسجمة مع مواد الكاتس ، وفي ذات الوقت يحق لتلك الدول وفي ظروف معينة اتخاذ تدابير محلية يمكن ان تتعارض مع التزاماتهم في حالات معينة منها :

(أ) التدابير التي تتخذ كرد فعل على حالات معينة مثل عجز شديد في ميزان المدفوعات ، أو تدهور سعر العملة ، أو أي صعوبات مالية خارجية شديدة وطارئة .

(ب) التدابير الخاصة بمنع الممارسات المضللة أو المخادعة فضلا عن التدابير الضرورية لحماية الأخلاقيات العامة أو صحة وحياة الإنسان أو الحيوان أو النبات .

٨ - هناك علاقة هامة بين عولمة الخدمات المحلية وكل من التنظيم المالي المحلي وتحرير حساب رأس المال ، ومن ضمن متطلبات اصلاح التنظيم المالي في العراق مثلا السماح لقوى السوق بالعمل وازالة القيود على معدلات الاقراض والودائع وعلى توزيع القروض بين القطاعات الاقتصادية المختلفة . اذ يشمل تحرير حساب رأس المال ازالة السيطرة على تحركات رؤوس الاموال والقيود على تحويل النقد .

٩ - شهدت المفاوضات التجارية معارضة العديد من الدول طلبات التحرر في قطاعاتها الضعيفة ، في حين أنها لجأت في ذات الوقت إلى تحسين ظروف التصدير لقطاعاتها القوية وفتح الأسواق أمامها .

ثانيا - التوصيات

١ - أهمية الاعلام المالي والمصرفي والذي يتعلق بتجارة الخدمات والذي يقتضي مسألة نشر القوانين والأنظمة ذات العلاقة بالتجارة العالمية في السلع والخدمات وفقا لمتطلبات الوضوح والشفافية ، اذ تضع البنود الخاصة بإمكانية تيسير المشاركة المتزايدة للعراق في التجارة العالمية للخدمات تصوراً لمدى الإلتزامات الخاصة بشأن الحصول على التكنولوجيا ومسالمة تحسينات الوصول إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات وتحرير الوصول إلى الأسواق .

٢ - انشاء هيئة خاصة لفض المنازعات في وزارة التجارة ، لأنَّ الموردین او المستهلكين من النشاط الخاص لايلجأون مباشرة إلى إجراءات تسوية المنازعات الخاصة بالمنظمة العالمية للتجارة حيث أن جميع الإتفاقيات بما في ذلك إتفاقية الكاتس هي إتفاقيات بين الحكومات .

٣ - وجوب تحسين ظروف النمو القطاعي في العراق اذ تساعد الإلتزامات العالمية على تعزيز الجذب المحلي للعراق بالنسبة للتجار والمستثمرين الأجانب لأنها محمية من التغيرات المفاجئة في السياسات التجارية والأنظمة المحلية . وتعتبر هذه الإلتزامات مهمة بصفة خاصة عند إستخدامها في الحفاظ على نظام التحرر الحالي أو تخطيط مسلك مستقبلي متحرر .

٤ - وجوب رفع الكفاءة الإقتصادية على المستوى الكلي اذ تقدم العديد من قطاعات الخدمات بما في ذلك خدمات النقل الجوي والاتصالات والتمويل المصرفي ، ليس من أجل تلبية طلب المستهلك المباشر فحسب ، وإنما لتوفير مدخلات انتاج معرزة الكفاءة عبر نطاق من الصناعات المكملة لتشمل بقية القطاعات الاقتصادية وبالتالي فإن ذلك يؤكد على أهمية الحفاظ على بيئة منافسة من خلال النفاذ إلى الأسواق والإلتزامات المعاملة الوطنية لتلك القطاعات .

٥- إن القضايا الرئيسية التي يشتمل عليها اتفاق ال GATS والتي يتعين على العراق اخذها بالحسبان عند الانضمام الى منظمة التجارة العالمية ومن جميع الوزارات ذات العلاقة هي :
أ- مسألة التجارة عبر الحدود وعدها منطلق للإصلاح الاقتصادي ومن أمثلتها خدمات المعلومات من خلال شبكة الاتصال .

ب- الاستهلاك في الخارج ومن أمثلتها خدمات السياحة والتعليم والعلاج .

ج- التمثيل التجاري حيث يتم توريد الخدمة إلى أراضي العضو التي يتواجد فيها المستهلك من خلال التمثيل التجاري لمنتج الخدمة عبر الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن أمثلته البنوك ذات الملكية الأجنبية ، شركات التأمين ، وكالات الإعلان ، وكلاء السفر والسياحة .

مما يستدعي وجوب دراسة الامكانيات التي يتمتع بها العراق ونقاط الضعف من قبل الدوائر والوزارات المعنية والنشاط الخاص كونه سيواجه التحدي الاكبر مما يعني ضرورة التكيف مع الاتفاق العام .

٦ - ينبغي ان يهدف اصلاح القطاع المالي والمصرفي في العراق الى خلق انظمة مالية ومصرفية على وفق المنطلقات الاقتصادية السليمة ومؤشر التنافسية من اجل تعزيز استقرار والاقتصاد والاسراع في وتيرته ،

- كما ان الهدف من الاصلاح هو تحديث انظمة المدفوعات والمقاصة والتسوية من اجل تسهيل المدفوعات وتشجيع تطوير اسواق الاوراق المالية وتعزيز قدراتها في مجال ادارة السياسة النقدية .
- ٧ - ينبغي ان تكون اصلاحات الانظمة المالية والمصرفية جزء من استراتيجيات اكثر شمولاً لتغيير الاقتصاد ومتطلبات التكيف ، ومنها تقوية الانظمة المصرفية وانشاء وتطوير الاسواق المصرفية تتطلب اصدار التشريعات والقوانين ويجاد المناخ الاستثماري الملائم لجذب المدخرات الوطنية .
- ٨ - ان الاصلاح المصرفي جزءاً لا يتجزء من عملية الاصلاح الاقتصادي والمالي الشامل وينبغي ان يتكامل معه ويتوافق مع اهدافه ، اذ يتطلب الاصلاح المصرفي تعزيز البيئة التشريعية والتنظيمية لأزدهار النشاط المصرفي ففي ظل تلك البيئة تسود الشفافية والمساواة في التطبيق مما يؤثر ايجاباً في حركة رؤوس الاموال والمدخرات باتجاه المصارف التي تشكل بدورها داعماً لعملية التنمية الاقتصادية .
- ٩ - تعزيز التنافسية داخل القطاع المصرفي على اسس عادلة وشفافة تشمل مجموعتي المصارف الحكومية والاهلية التي ينبغي اخضاعها للشروط نفسها خاصة تلك المتعلقة بالنسب المعيارية تمهيداً لانهاء التمييز ضد المصارف الخاصة بها.
- ١٠ - زيادة عدد المصارف والفروع الخاصة بها لتحسين الكثافة المصرفية وتقريبها من المستويات العالمية .

الهوامش

- ١ - محسن احمد هلال، موقف الدول العربية من عضوية WTO ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، الاعداد للمؤتمر الوزاري الرابع، الدوحة، قطر ٩-١٣ ت ٢ نوفمبر ٢٠٠١، ص ٥ ص ٦.
- ٢- القريشي ، رضا ، حقوق الملكية الفكرية في منظمة التجارة العالمية واثارها على الأقطار العربية، مجلة شؤون عربية، عدد ١٠٣، ايلول ٢٠٠٠، ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .
- ٣ - الاونكتاد،برنامج عمل ما بعد مؤتمر الدوحة، رقم الوثيقة ١٢/٤٩/b/td، ايلول/٢٠٠٢، ص ٤ .
- ٤- شلبي ، علاء ، اتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وانعكاساتها على الدول العربية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا ، الامم المتحدة، نيويورك ٢٠١٠ ، ص ٢ - ٣ .
- ٥- د. مصطفى قارة ، إصلاح القطاع المالي والمصرفي ، أبو ظبي ، نيسان لعام ٢٠٠٠ ، ص ١٤٣ .
- عماد شهاب ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، التجارة في الخدمات (قطاع الخدمات المالية) ، الاعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية ١٠ - ١٤ ايلول ٢٠٠٣ ، ص ٢ .
- د. مصطفى قارة مصدر سبق ذكره ص ١٤٥ .
- نبيل حشاد ، الكات ومنظمة التجارة العالمية (اهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي) ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ١٤٠ - ١٤١ .
- ٦- رانيا محمود عبد العزيز، تحرير التجارة العالمية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٠٧، ص ٣٢ .

- ٧- عبد المطلب عبد الحميد، الجات واليات منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٥، ص ٥٩ .
- ٨- عبد الناصر حسبو السيد حسبو، الآثار المحتملة لنفاذ اتفاقيات التجارة العالمية على سعر صرف الجنيه المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١١، ص ١٤ .
- ٩- عبد الناصر حسبو السيد حسبو ، المصدر السابق ، ص٢٠.
- ١٠ - كارلوس م.كوريا، حقوق الملكية الفكرية- منظمة التجارة العالمية والدول النامية- اتفاق الكانس وخيارات السياسات، ترجمة السيد احمد عبد الخالق، دار المريخ للنشر، الرياض، ٢٠٠٢، ص ٥١.
- ١١- ايسر ياسين، واقع المناخ الاستثماري في العراق وسبل النهوض به، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد (٢٣)، ٢٠١٠، ص ٥٥.
- ١٢- مصطفى كامل رشيد، مدى إمكانية استجابة المصارف العربية لمتطلبات لجنة بازل مع اشارة الى العراق، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد (٦٧)، ٢٠٠٧، ص ٦٥.
- ١٣- ايناس محمد رشيد، تكييف الصناعة التحويلية في ظل منظمة التجارة العالمية لدول مختارة مع اشارة خاصة الى العراق، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص ٦٥.
- ١٤- رعد سليمان ذنون، القيود والممكنات أمام جمهورية العراق للانتماء الى منظمة التجارة العالمية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠١٢، ص ٥٤.
- ١٥- اكرم حسن، جهود جمهورية العراق للانضمام الى منظمة التجارة العالمية.
<http://althakafaaljadedda.com>.